المحصّلة الفكرية السياسية

المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني والديمقراطي

غازي الصوراني

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية، فإننا لا نزعم أننا سنقدم جديداً، بالمعنى النوعي الايجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا، لان هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموما، لا تعيش، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير وإعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمرًا يكاد يكون طبيعيا بوسائل إكراهية وعنيفة أحيانا، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى.

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي – الصهيوني، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر والتخلف العام، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل والمرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان ويتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقية أو العنصرية أو غير ذلك.

ففي العقود الثلاثة الأخيرة، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهر في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي، وتكريس تبعية وارتهان الدولة القطرية للنظام الإمبريالي، وتحكم الشرائح البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ «عصبية الدم» أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية، التي استعادت –بدرجات متفاوتة– دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص –للرجل أو المرأة– المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيِّز العام لكل المجتمع بكل أفراده من النساء والرجال على حد سواء.

بالطبع ، إننا ندرك أن نظام العائلة –أو العشيرة أو الحامولة – الذي نتحدث عنه ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة تاريخياً وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشا النظام الأبوي الذي ظل سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تراجعت العلاقات الأبوية أو البطريركية لحساب مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة بصورة تدرجية بين الرجل والمرأة ، ارتباطاً بطبيعة المسار التطوري الاقتصادي والاجتماعي الحداثي في أوروبا ، الذي أدى إلى إزاحة المفاهيم التراثية الرجعية القديمة، بما في ذلك مفهوم الأسرة الأبوية، والموقف من المرأة في عالم حديث متطور[1]، محكوم بأفكار التنوير والعقل والمواطنة وحرية الرأي

(١) في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين:

١ – الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ. =

والرأي الآخر.

لقد كشف المنهج المادي التاريخي، الطابع التاريخي الاجتماعي والطبقي لاضطهاد المرأة في كل المراحل التاريخية، بما في ذلك في مرحلة الرأسمالية. إن كوْن هذا الاضطهاد يكتسي طابعًا تاريخيًا، معناه أن الواقع الدوني للمرأة في العائلة والحياة العامة والمجتمع ليس متأصلا في «الطبيعة البشرية، كما أنه ليس «ثابتا» أو «أزليا» كما تزعم كل النظريات والمفاهيم الرجعية بمختلف تلاوينها ومصادرها، التي سادت من قبل وما تزال متواصلة، بل إنه ظاهرة اجتماعية، وَلّدتها ظروف محددة، قابلة للشرح والتحليل، وهو ما يُكسِبها طابعا نسبيا، انتقاليا، ويرشحها بالتالي للتجاوز حالما تتغيّر الظروف التاريخية التي ولّدتها، أي بعبارة أخرى، حالما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك التجاوز الذي يُمَكِّن المرأة استعادة موقعها ككائن متحرر، متساوي الحقوق مع الرجل.

يعود الفضل إلى فريديريك أنجلس، في تقديم لوحة عامة عن تطوّر أشكال العائلة والزواج عبر التاريخ، في مؤلفه الكلاسيكي «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة». والتي أكدت الطابع التاريخي، الاجتماعي، لاضطهاد المرأة، وأكدت أنه لا مجال للبحث عن جذور هذا الاضطهاد خارج التاريخ، خارج العلاقات الاجتماعية للبشر.

فعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة، لا تزال مجتمعاتنا العربية تعيش بمنطق القرن الخامس عشر، ولا يزال وضع المرأة شديد التخلف، فلا تزال تتعرض للكثير من ممارسات الاستبداد والذل والاستعباد والضرب، بصورة مباشرة من الرجل

= ٢- الحيِّز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمان القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحداثة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحداثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فان الحيِّز العام، والحيِّز الخاص، مشدودان للقديم المتخلف.

سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، والأسباب في ذلك كثيرة ومتنوعة، لكن أهمها في تقديري، يكمن في طبيعة التطور المحتجز والمتخلف الذي لا تزال تعيشه مجتمعاتنا العربية، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف انتشار فرص التعليم، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة.

لكن إقرارنا بإمكانية توفر الرؤية الموضوعية للرجل والمرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا، المتمثلة في الجذور الاجتماعية والثقافية والتاريخية، التي تشكلت، وترسخت، بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي، الذي توحَّد في كل مراحل تطوره، القديم والحديث والمعاصر، في النظرة أو الموقف من المرأة، الذي يقوم على أنها امرأة ولَّادة، أو زوجة، أو خادمة، أو معشوقة، وغير ذلك من الصفات والمفردات، التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة والصفات المادية أو الجسدية، بعيداً عن سمات التفكير والتدبير وتحمل المسؤولية، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن، حول نظرة الرجل إلى المرأة، التي لا تزال تقوم على الاضطهاد والدونية، و حرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية. وما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة وبعض دور الأزياء والأفلام السينمائية، وبعض الكتب والمجلات ووسائل الإعلام ...الخ، باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة، إلى جانب عشرات الفضائيات الدينية – المعولمة أيضاً – التي تسهم بصورة منهجية ومخططة مسبقاً في تكريس كل مظاهر التخلف عموماً، وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص

في هذا الجانب، نشير إلى عدد من القوانين والأنظمة المدنية والحقوقية، ذات الطابع العصري الحداثي، التي أُقرت في بعض الدول العربية –بدرجات متفاوتة– تونس، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والأردن، وسوريا، عبر مجموعة من الأنظمة التي استجابت لبعض مطالب المرأة وحقوقها، خاصة بالنسبة للعمل في الوظائف التي كانت قاصرة على الذكور فقط ، كالمحاماة والنيابات العامة والقضاء واشغال الوظائف العليا في وزارات الاقتصاد والتخطيط علاوة على وزارات الصحة والتعليم، وكذلك بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، والجمعيات الأهلية والنقابات، بالإضافة إلى تزايد دورها وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام والفضائيات، لكن المفارقة، أن هذه الأنظمة والقوانين على أهميتها وتأثيرها الراهن والمستقبلي في تطوير أوضاع المرأة العربية، إلا أنها – حتى اللحظة– لم تتجاوز الدائرة الضيقة لأطر المرأة النخبوية ضمن الشرائح الثرية «البورجوازية» العليا والمتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة، ما يعني بقاء الأغلبية الساحقة من النساء أسيرات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، من حيث قبولهن بقوانين التخلف وأعرافه وعاداته وتقاليده، التي تعطي الأولوية للرجل على المرأة مهما كانت درجة تخلفه من ناحية ومهما كانت درجة تطورها أو تعليمها من ناحية ثانية، إن هذه الظاهرة التي أفرزت نوعاً من ثنائية التناقض بالمعنى الاجتماعي والنفسي (السيكولوجي)، ستظل قائمة وفاعلة في مجتمعاتنا طالما بقيت عوامل «الأزمة المجتمعية العامة» بالنسبة للنظرة إلى المرأة العربية وكيفية التعامل معها.

صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني

إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكوِّنات موضوعية وذاتية، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة

تاريخية ومعاصرة، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدّي وظائفها بمعزل عن الواقع الإقتصادي والإجتماعي الذي يشكّل أساس البناء الإجتماعي لهذه التركيبة/ الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال في فلسطين قبل ٥٠ عاماً، فلا تزال المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه «عفوية الرضوخ» في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قام الاحتلال بالحرص على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى ١٩٨٧ دور هام في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو ١٩٩٣، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلَّط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها –خاصة في قطاع غزة تحت وطأة الانقسام– لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء مع العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار العلاقات الرأسمالية المشوَّهة نفسها في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل

رأسمالية، حيث يبرز في الحالتين تفاوتا اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة، كلاهما محكومان – بأشكال مختلفة – بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والحط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي.

في هذا السياق، نشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسساتية، لا يعدو أن يكون سوى إطاراً نظريًا تستخدمه السلطة من أجل التعتيم الديماغوجي، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة. علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الاستغلال والاستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل.

لكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق، في مستوى الممارسة اليومية. إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة، أو تتنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوبة وذلك تحت ضغط العلاقات الإجتماعية القرابية وأيضًا تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم «التسامح». ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود «البيت» أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكّد ما قاله لينين من أن «المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة».

إن ما تقدم، لا يعني أبداً أن المفاهيم، أو الأعراف، أو العادات، والتقاليد الأسرية، أو العائلة الممتدة[1] وغيرها، ليست ثابتة غير قابلة للتغيير، كما يفترض

(١) اعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية أو شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، وعقليتها=

البعض، بل على العكس، هي مفاهيم خاضعة موضوعياً للتغيير، شرط تطور نمط الإنتاج الاقتصادي وتطور العلاقات الاجتماعية المنعكسة عنه، فمع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة الأبوية، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية، تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة التي تجمع على سبيل المثال، بين الدين والتجارة ومصاهرة العائلات الغنية، لتطوير المصالح المشتركة وللمحافظة على

=وأعرافها سائدة حتى اليوم ، على أي حال، لا يمكن إنكار أن ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في إطار التوجه الحداثي في بعض مدن البلدان العربية ، لبنان ، وتونس، ومصر وفلسطين والأردن ، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ .حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية ، أو الممتدة ، الأبوية ، البطريركية ، التي تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، بطريقة البدل، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي « ناقصة عقل ودين » أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع « هم البنات للممات » أو « كيدهن عظيم » أو « أمّن للشيطان ولا تأمن للنسوان » و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل «طاعة النساء تورث الندم » و «البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها » و «الفرس من خيّالها والمرأة من رجّالها » «ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما»، ويقال أيضا: «المرأة فتنة»، «العين تزني»، «صوت المرأة عورة». و أخيراً وليس آخراً «ظل راجل ولا ظل حيط » و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميَّز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الإنتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكل واضح للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحسّ المشترك الفلسطيني والعربي «المرأة مرأة والرجل رجلا»، «ربّة بيت ممتازة»، «بنت عائلة»، «مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها»، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم «بعدًا أخلاقويًا» آخر لصورة «المرأة العصرية» التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي «تساعد» زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا.

الرتب الاجتماعية أو ما يُسمى بالأنساب المكتسبة بفضل تراكم الثروات، الناجمة عن الاستغلال بشتى صوره في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، بذرائع سياسية أو دينية أو اجتماعية، علماً بأن هذه المراتب أو الخارطة الطبقية هي الحاضنة الاجتماعية للاضطهاد في بلادنا، الذي يتوزع إلى ثلاثة أنواع، اضطهاد المرأة، اضطهاد الفقير، اضطهاد الطفل.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف والثقافات التراثية[1] الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الإعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف، ودورها في تكريس ومفاقمة الأزمة الراهنة في بلادنا، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً وأخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل إبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك إن أي حديث عن خصوصية المرأة، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنيان

(١) على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة «بناء» مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الاعتراف بأي دور لها.

مهترئ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة، ولا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الاغاثي – السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة – يظل عملاً هامشياً، غير أساسي، لن يقضي على الفقر والحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في خلق القيم السالبة، وتكريس الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا، مواجهة أزمة مجتمعنا الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية –كجزء من المجتمع العربي، وتفكيك وإزالة العوامل التي تؤدي إلى تكريسها، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقيوده وتخلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال، المساوي لإسهام الرجل، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوَّه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوَّه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثَّة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد، والاستغلال

للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع إخوانها من الذكور، أو في العلاقة مع زوجها، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميِّز، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية، أو مجتمعية، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي ، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة، محكومة بشخصية الرجل، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد ، تحت نير نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام، الأمر الذي يشجعه أو يسوِّغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية، وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءً يُفَرَّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهِدة

المضطهدين، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية، التي «ارتفعت راياتها» وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٧، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ «الأمة الإسلامية» أو «الخلافة العثمانية» البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب –المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع، والتركيز على ارتدائها النقاب والحجاب، والدعوة إلى إطلاق اللحى ولبس الجلباب القصير للرجال، واستيراد ملابس الجلاليب والسبح والمسواك والتحف «الدينية»، واستيراد آلاف الكتب التي تتحدث عن «تفسير الأحلام» و«عذاب القبور» وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب – الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها... إلخ، إلى آخر هذه المظاهر الشكلية.

العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في

إطار الجهل والتخلف والفقر، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها « قدر» لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه.

فعلى الرغم من أن المراة العربية والفلسطينية، تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام، فإنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي ادى – ويؤدي – إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال:

- نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي).
- حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية.
- العنف الذكوري بشتّى أنواعه ضدّ المرأة أو الفتاة.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- الاغتصاب.
- هضم الحق في الميراث.
- تورّطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر.
- سهولة تعرّضها لعمليات السرقة والغشّ
- استغلالها في عمليات التحايّل المنظَّم في إطار شبكات النهب والتسوّل والدعارة.

- استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.

إنّ السّكوت الذي يخيّم على قضيّة دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضربًا من المشاركة في الجرائم الإجتماعية التي تقترف في حقّها، وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ «الوفاق الاجتماعي» المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تكرّس تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الاتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في إطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصّمت الرّهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها، ما يعني صراحة، أهمية وعي المرأة للظلم الواقع عليها واضطهادها واستغلالها، ومن ثم النضال الفعال ضد الاحتلال، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي في المجتمع والسلطة.

وهنا استدرك بالقول، إن هذا العامل الذاتي، هو جزء من العامل الموضوعي أو الأزمة الموروثة، التي لا يمكن حلّها بمعزل عن أوضاع التبعية والتخلف، أو ما يمكن تسميته بـ«الأزمة المجتمعية العامة»، التي تحتاج إلى نوع من الحراك السياسي الاجتماعي، عبر أحزاب طليعية حاملة لمفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية والعدالة والمساواة، بما يمكّنها من امتلاك القدرة على تطبيق البرامج التربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة إلى مراكمة عوامل الإزاحة والتغيير لكل جوانب ومكوّنات واقع التخلف والتبعية السائدة، وثقافته وأدواته الطبقية الحاكمة، وهي مهمة عسيرة، بالنظر إلى حالة الضعف والتراجع التي تعيشها الحركات والأحزاب السياسية الديمقراطية واليسارية، في كافة البلدان العربية، على الرغم من الظروف الموضوعية، الناضجة أكثر مما ينبغي، في انتظار صحوة هذه

الأحزاب، لممارسة دورها الديمقراطي، بروح ثورية لتجاوز وتغيير واقع التبعية والتخلف الراهن، حيث يتجلى رخاوة هذه الأحزاب وعجزها، ومن ثم فقدانها لقواعدها الشعبية وتأثيرها، الأمر الذي أتاح كل الفرص لحركات وجماعات الإسلام السياسي التي قد تتحول لتصبح عنواناً رئيسياً في المشهد السياسي العربي، إذا ما استمرت القوى الديمقراطية اليسارية في عزلتها، آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية، هو في أحد أسبابه، انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية، حيث يتبين بوضوح صارخ، أن المشكلة تكمن في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

فالتحرر الحقيقي للمرأة، إذن، هو –كما أشرنا سابقاً– الذي يوفر الضمانات الفعلية، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات، والمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و الأُسرية، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية وقضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني والنهوض والتقدم الاجتماعي والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا، وهي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً، والطليعة الديمقراطية المثقفة –داخل تلك الأحزاب– من الرجال والنساء على حد سواء ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة، بكل مظاهر التخلف والتبعية والجهل والاستبداد والقهر، إلى جانب الفقر وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية، يحتِّم هذا الترابط الجدلي الفعَّال بين السياسة الاقتصاد، أو بين التحرر الوطني والقومي من جهة، والتحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى، فإذا كان العامل السياسي – في ظل الأزمة الراهنة – يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية، فإن العامل الاقتصادي يعزز ويكمل ذلك

الدور في المجتمع عموماً، وفي إخضاع المرأة، بصورة خاصة، بالاستناد إلى التشريعات والقوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل، إذ أن العمل المجرَّد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأُسرة وخارجها، خاصة وأن طبيعة التطور المشوَّه في مجتمعنا، وتعدد أنماطه، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة، رغم شكلية هذه التباينات، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية، والمفارقة أن النسبة الأكبر من جماهير النساء في بلادنا -يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة، بل تتحمل - بصورة طوعية أحيانًا لاعتبارات دينية أو تراثية- النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري.

إن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك وأن تحرّرها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة

ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزوجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف وعي كوادر وقيادات الأحزاب السياسية، التي لا تزال تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية.

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيدًا عن جوهره، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد- فالمجتمع، كسبب أولي ورئيسي، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها، و للجنس المذكَّر عموماً منذ نعومة أظفارها، إذن فالرجل، كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للإستغلال والإضطهاد أيضاً وهذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر والفقر والتخلف المشترك لكل منهما، وهو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه وأسبابه.

في النضال الوطني والمجتمعي

مع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة وتعقيداتها، السياسية والمجتمعية والتنظيمية، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحياناً، الذي أصاب فصائل وأحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة، وعدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة

المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني وديمقراطي، بحيث يصبح تطور وتقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، شرطاً ومدخلاً للبعد الوطني التحرري، وما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها وطبيعتها الريفية – أو التقليدية المتخلفة، إلى الشكل والمحتوى العصري في الإدارة والتنظيم والسياسة والأيديولوجيا المعبِّرة عن الواقع، إلى جانب الأداء والممارسة الملتزمة بقواعد وضرورات التخصص لكافة العناوين والقضايا الوطنية والديمقراطية المطلبية، بما يسهم في ارتقاء أحزاب اليسار الديمقراطي من حالة الجمود والأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمتطلبات الوضع الراهن، سيشكل ذلك مدخلاً وأرضية لتفعيل دور الأطر النسوية، وتحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري واجتماعي، عبر رؤيتها و تحليلها لواقع و متطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء والكادحين عموماً، و بمصالح المرأة الفقيرة و الكادحة خصوصاً، فهي الأكثر اضطهاداً ومعاناةً وعطاء وتضحية في الوقت ذاته، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً وراهناً.

فالمعروف –لكل متابع أو باحث أو مؤرخ– لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني وثورته ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، أن المقاومة الفعلية، بالتحضير والإعداد أو المواجهة والاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم فالحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة والفلاحين بصورة خاصة، دون أي دور ملموس للنخب شبه الإقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشَّة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها، ولم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك، «يسقط الاستعمار والصهيونية

والأفندية».

في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية، وقامت بدورها في تأمين المعدات والسلاح والغذاء والمعلومات، «و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت ومنهن من لبست الزي العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام ١٩٤٨، ومناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين وأردته قتيلاً، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات، إلى جانب «أخوات القسام» في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن»[1].

و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن «نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء، من العائلات (العليا) أو (العريقة)، المدنية والمتعلمة، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي، ومحدودة بحدود هذا الوعي، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورًا فوقيًا متعاليًا) يقوم على النظرة «الخيرية»، نظرة الأعلى للأدنى، الغني للفقير، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف، حيث لم تكن نساء الريف هدفًا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة، الاستثناء

(١) إصلاح جاد، دراسة حول: الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية – الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن، رام الله ٢٠٠٠ ص٧٠

الوحيد لذلك، كان مشاركة الأخت ميمنة[1] ابنة المناضل عز الدين القسام في «مؤتمر نساء الشرق» – القاهرة[2]،عام ١٩٣٨، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة »[3] ، وهو مشهد معبِّر نتركه بلا تعليق، دون أن ننسى أثر نكبة ٤٨ التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاغتراب، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

فبحلول النكبة الأولى، عام ١٩٤٨، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعا طارئة غير عادية حيث ترافق وجود «مجتمع اللاجئين» في الضفة وقطاع غزة، وأقطار اللجوء عمومًا، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، فقد فرضت الظروف «الجديدة»، على اللاجئين من أبناء شعبنا، والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات، لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والفاقه والعوز والحرمان و المعاناة، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاغتراب، لدى الرجل

(١)في شتاء عام ١٩٩٢، ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظما - النسائية أكدت أنها لا تعرف أحدًا منهن .

(٢)تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة النشاشيبي ، والمعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسَّم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

(٣) جاد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١ .

و المرأة، فالوضع البائس في المخيمات ولّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً و معنوياً، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة، وهو أمر كريه لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، وتفشي الأمراض والشعور بالدونية، الذي ترافق –بصورة موضوعية– مع كل أشكال ومشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني، إلى جانب مشاعر الحقد الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاغتراب الجماعي الذي عمّق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية و حقهم في العودة، فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم، وليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم، وبصورة عفوية، في تأجيج المشاعر الوطنية والحفاظ على الهوية وحق العودة، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية والاجتماعية، نظراً لشدة وعمق معاناتها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته، في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة، والحذر والاستنفار الدائم، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (١٩٤٨) إلى يومنا هذا، لكن المشكلة الكبرى بالنسبة للمرأة، وإمكانية مساهمتها في العمل العام، تكمن في غياب الحركات والجمعيات والمنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حيث تم تشكيل «الاتحاد النسائي الفلسطيني» ثم «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥»، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة والخاصة، بسبب مظهرهما

الشكلي والنخبوي، واستخدامها لأغراض سياسية فئوية، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية، في مخيمات الضفة والقطاع والشتات، وبالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حينما تأسس «الاتحاد النسائي الفلسطيني» الذي كان من أهم أهدافه «رفع مستوى المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ورعاية المرأة العاملة ورعاية الأمومة والطفولة»، وبعد إنشاء م.ت.ف تأسس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام ١٩٦٥، وأهدافه «تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي والقانوني ...الخ» إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع، إلا أنه طوال المرحلة من ١٩٤٨ –١٩٦٧، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، وظل نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وصعود نشاط وفاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلّب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية –على قلته و ضعفه– لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام واندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك.

في هذه المرحلة منذ عام ٦٧-١٩٩٣، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسبيتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى

الصعيد الوطني الاجتماعي، وفي العمل السري المنظَّم في الضفة والقطاع، وقامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات والجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام، إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبِّر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية والخيرية الاجتماعية)، اقتصرت على أعداد محدودة من النساء، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة والقطاع والشتات، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات والمناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك. والمفارقة، أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في ١٢/ ٤/ ١٩٧٦، بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة ١٩٥٥، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ ٢١ سنة فما فوق – ومن ضمنهم النساء- بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة «الحكم الذاتي» بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف. آنذاك، ولا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية، ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن، وتعرضهن لأحكام قاسية و طويلة . وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها

انتخابات البلديات عام ١٩٧٦، ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل «لجنة العمل النسائي» في الضفة الغربية في آذار/ مارس ١٩٧٨، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل والانتماءات السياسية، ولكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، وبعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفئوية إلى تفكك هذه اللجنة، وانتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل «لجنة المرأة العاملة» ١٩٨٠، و«لجنة المرأة الفلسطينية» آذار/ مارس ١٩٨١ و«لجنة المرأة للعمل الاجتماعي» حزيران/ يونيو ١٩٨٢، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات، مثل تحرر المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية، كالعناية بأسر المعتقلين والزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، ورغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار والتعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداد كبيرة نسبيًا (تتراوح بين ١٠٠-٥٠٠ عضوه) لم تكن هذه العضوية تعبيرا عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت و لا تزال تعبيرًا عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفًا سياسيًا مسبقًا، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، إلى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور ، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر

المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور، وفي هذا السياق، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دور هام أو ملموس بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها والى اليوم.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، واستمرارها حتى عام ١٩٩٣، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل «المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف» لقيادة العمل النسائي، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو غير الحكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية (خاصة طاقم «شئون المرأة») التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي يبدو أن فصائل وأحزاب اليسار لم تحاول الاستفادة من خبرات هذه الكوادر.

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع، دور بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة ٧٪ من شهداء الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٧ و٩٪ من جرحى الانتفاضة، وأكثر من ٥٠٠ معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة[١]، فيما قدمت المرأة حوالي ٩,٥٪ من شهداء انتفاضة الأقصى والاستقلال خلال الفترة ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ – ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ بمعدل ١٣,٨ لكل ١٠٠ ألف نسمة، إضافة لحوالي ٩,٧٪ من الجرحى بمعدل ٢ لكل

(١) تقرير المرأة والرجل في فلسطين –المجد للصحافة– صوت النساء –العدد ٧٦ – ١٥/ ٧/ ١٩٩٩ .

١٠٠٠ نسمة[١]، ومنذ انتفاضة الاقصى والاستقلال، تم اعتقال أكثر من ٣٠٠ امرأة، إضافة إلى ٣ معتقلات منذ قبل اندلاع تلك الانتفاضة، ولا تزال ١٠٩ امرأة رهن الاعتقال ويشكلن ١,٨٪ من إجمالي عدد المعتقلين الموثّقين ومن هذه المعتقلات ٤٠ معتقلة ما بين متزوجة وأماً، علاوة على معتقلتان أنجبتا في السجن[٢]. وقد تميَّز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية –عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلاً ووعاءً عبرَّ عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة.

تجدر الإشارة، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية، خاصة وأن مطالب النساء في الأولى (١٩٨٧-١٩٩٢) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة (حماس) التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة «حماس» استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة (حماس) ذات الطابع الديني والغيبي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد، حيث نجحت (حماس) في هذا التوجه، مستغلة في ذلك

(١)التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

(٢)تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية وتقبلها لشعارات (حماس) وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية.

مع هبوط وثائر النضال الشعبي العفوي والمنظَّم، على أثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية، ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها، خاصة مع تراجع وتفكك «المجلس النسوي الأعلى»، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك إلى مجموعات نخبوية ضيقة «لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور»[١]. بما يؤكد «أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصًا أقل للنساء مما كانت تتيحه الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية، تضم أحيانًا عددًا كبيرًا من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة، ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (Patron-Client) خاصة مع غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة»[٢]. وفي هذا الجانب نشير إلى تزايد

(١) جاد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٢)المصدر نفسه، ص٨٠.

انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال الأعوام السبعة عشر الماضية بما يقارب ثلاثة آلاف منظمة، منها لا يقل عن نسبة ١٥٪ منظمات ترتبط شكليًا أو عمليًا بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عمومًا وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص، وكأن هذه المسألة، أو البعد الطبقي الذي تفاقم خلال السنوات الماضية، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية ، حيث يبدو أن الحديث عن «الجندر» أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة، له الأولوية على القضايا الطبقية والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساسًا موضوعيًا لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية: الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي الديمقراطي، الكفيل وحده بتأطير الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية و غيرها من اجل الإسهام في تخفيف حدَّة التناقضات الداخلية، وإنهاء الانقسام، تمهيداً لاستعادة وحدة المجتمع الفلسطيني و نظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير وإزالة مظاهر التخلف والاضطهاد والفقر والتبعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمرأة وغيرها من المواطنين، ففي هذا الإطار المنظَّم، وعبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات، تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميِّز بين المرأة والرجل، أو تحط من قدر النساء، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة، السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه، بل تفاقمت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفساد المالي والإداري، الذي تطور بصور غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني، وأدى إلى

إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، واستحواذ مجموعات في اجهزة السلطة على قسم هام من الثروة والدخل، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الأمني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع «أهل الثقة» على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في أداء السلطة الفلسطينية، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيئاً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران ٢٠٠٧، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش منذ ذلك التاريخ ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص[1].

(١)في هذا السياق كتب د.خالد الحروب في مقاله المنشور في جريدة «الاتحاد» الإماراتية بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠١٠ «في قطاع غزة لا يحتاج الزائر إلى دقة ملاحظة كي يرى تكرار «حماس» ببلاهة لما قام به إسلامويون عديدون في أكثر من مكان -الانهماك في أمور ثانوية وهامشية محطها مطاردة المرأة، على حساب أولويات كبرى وضاغطة. ولا يعني هذا أن تحقيق تلك الأولويات يشرعن فتح المجال للقبول بما يتم فرضه على النساء هناك، فهي سياسات مرفوضة أيّاً كان زمنها ومكانها وظرفها. ولم يعد للتساؤل الذي رافق سيطرة «حماس» على الحكم في قطاع غزة، وفيما إن كانت ستنهج نهجاً أردوغانياً أم طالبانياً، أي معنى عملي، إذ حُسمت الإجابة عنه بالخيار الثاني. وما يحدث في قطاع غزة من ناحية الأسلمة المفروضة وقمع الحريات الاجتماعية والثقافية والإعلامية التي لا تنسجم مع رؤية 'حماس' أمر خطير ومرفوض ويكرر تجربة الأنظمة الشمولية والاستبدادية ولكن برداء ديني».

وعندما تُطاردُ دراجات هوائية سيارة عائلية تجلس فيها امرأة بجانب رجل يمد ذراعه على متكأ الكرسي خلف رأسها وتوقفها وتقودها إلى مركز الشرطة فإن ذلك 'عسس' سخيف على حياة الناس. وعندما يتم إيقاف شقيق وشقيقته في طريقهما للبيت ليلاً لأنهما لا يحملان هوية بما يثبت «العلاقة الشرعية» بينهما فإن تلك ممارسة طالبانية لا مماراة فيها. =

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي «فتح وحماس»، وحكومتيها غير الشرعيتين في الضفة والقطاع، إلى تزايد حالة التشرذم والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة «فتح» والسلطة في رام الله، وحركة حماس في غزة، مع بقاء مجموعات قليلة، غير مؤثرة، من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى.

على أي حال ، وبالرغم من هذه الصورة، وتعدد المعوقات، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً وفي مسيرة النضال الاجتماعي – الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، وتحريرها وخلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، وفي هذا السياق، نشير إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في ١٥/ ٩/ ١٩٩٥، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة: كالفقر والصحة والعنف والحقوق، ودورها في الاقتصاد والتنمية، وأصدر المؤتمر ما عرف بـ «إعلان بكين» الذي استعرض أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة وحقوقها وأكد على الأهداف الرئيسية للمرأة، الخاصة بمساواتها وتقدمها وزيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية

= إنها سلسلة طويلة من الممارسات تبدأ بفرض غير مباشر للحجاب على طالبات المدارس (من دون مستمسكات إدارية وتعليمات مكتوبة)، إلى مطاردتهن في المطاعم والمقاهي، إلى حظر تدخين «النرجيلة»، وصولاً إلى «تفتيش» الكمبيوترات الخاصة بحثاً عن صور وأفلام مخلّة بالأخلاق.
والحال أن قدرات 'طالبان' التقنية لم تتح لها ما تتيحه قدرات «حماس» التقنية الآن.
فـ«حماس» تستخدم الآن الكثير من تلك القدرات لضبط ومراقبة المجتمع الغزي بأبوية تثير الاشمئزاز. كيف يمكن أن نفهم أولوية فرض الأسلمة في حين أن أولوية إعمار قطاع غزة بعد الحرب، مثلًا، لا تلح على حكومة «حماس» . هل يُختزل «المشروع الحضاري الإسلامي» في فهم «حماس» إلى مطاردة المرأة والأسلمة المفروضة، في جزء مقسوم من الوطن الكل؟ هل السيطرة والأسلمة تُقدَّم على الوحدة الوطنية ؟» .

والتنموية.

إن إقرار« إعلان بكين»، كوثيقة إجماع، وكدليل عمل لمؤسسات وحكومات المجتمع الدولي الموقّعة عليه، وتأكيده على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، يشكل في حد ذاته بعداً إنسانيا أمميا عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة، والتفصيلية من حيث حجم الاستغلال والاضطهاد وحقوق المرأة و درجة تقدمها، التي تختلف باختلاف المكان والزمان، واختلاف العناصر التاريخية الموروثة، والحديثة المعاصرة المكتسبة، المكونة لقضية المرأة، إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا، لا تتعارض مع مضمون القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها «إعلان بكين»، وفق هذه القاعدة ، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية ، يشترط إدراك الخصائص المميزة لمجتمعنا الفلسطيني، والمجتمعات العربية من حولنا، كوحدة مجتمعية وسياسية واحدة، لاستكشاف واستنهاض عناصر التوحد لقضية المرأة العربية، في إطار العناصر التوحيدية على المستوى القومي، بما يؤدي إلى تقاطع وتطابق العناصر التكوينية الخاصة مع الإطار والأهداف العامة، ذلك لأن الحركة النسائية العربية، لم تزل بعد، غير موحدة البرامج والأهداف، ويغلب على بنيتها التشتت والضعف، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني والسياسي، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد، يمكّنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل، عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية وجماهيرها، فالعمل المنظَّم وحده، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة، وبلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية

الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى.

كما نشير أيضاً، إلى مبادئ الأمم المتحدة، ومنظومة حقوق الإنسان، التي شكلت أساسًا مرجعياً، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، وشكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة تتويجًا لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان. إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، لا تزال تشكل قيداً على تحرر الإنسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوَّه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية على فريقي الصراع في الضفة وقطاع غزة، ما ادى الى انتشار وتعمق مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سالبة على حياة المرأة في «مجتمعي» الضفة والقطاع.

بعد ٢٤ عاماً من الركود والعجز عن عقد أي مؤتمر عام للمرأة الفلسطينية، عقد بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٩ المؤتمر العام للمرأة في رام الله، وقطاع غزة، بطريقة الفيديوكونفرنس بسبب منع حكومة (حماس) عضوات المؤتمر اللواتي يمثلن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من السفر إلى رام الله، وصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات لم تتجاوز الإطار النخبوي الضيق لعضوات المؤتمر دون

أي تأثر أو تفاعل في أوساط المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع وأقطار اللجوء.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني، وَأجَّلت بصورة طوعيه أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً ان نقف إلى جانبها بكل وعي والتزام، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة والحرية الشخصية والمدنية القانونية وغير ذلك من الحقوق، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة، إذ ان تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً، بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة. وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية والمدنية والسياسية أمر مشروعًا وضروريًا، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية والقانونية، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة القديمة، مثل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥٤ المعمول به في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦ المعمول به في الضفة الغربية.

المرأة في الأحزاب والفصائل

بداية ، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي، في تفعيل القضايا والمطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة، وإذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية والذاتية، إلا أنه شَكَّل غطاءً أو ذريعة لانتقال العديد من

الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات والمؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل وساهمت في خلق المناخات والمغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، وتحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي ودوره في العمل الجماهيري المنظَّم، استجابة لإغراءات NGO'S،[1] المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ«المؤتمرات والندوات» حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من الممول الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ«السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل» تتفرع منه عناوين جانبية باسم «الحكم الصالح» أو «حقوق الإنسان» أو «الجندر» أو «التنمية المستدامة» ... إلخ هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

(١)والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل، في المتوسط إلى ما يزيد عن (٣٠٠٠ – ٥٠٠٠دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (٥٠٠ دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرين ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (٣٠٠ دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعوم مع دولة العدو الإسرائيلي ، تحت غطاء شعارات «حقوق إنسان » «تنمية مستدامة أو غير مستدامة» « جندر» «حكم صالح» وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمّار يحدد النغمة).

أما بالنسبة لقصور أو عجز فصائل وأحزاب اليسار عن حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والديمقراطية للمرأة، نقتبس هنا مقتطفاً من مقولة الكاتبة «ساما عويضة» التي تتحدث فيها عن حقوق المرأة المهدورة، فتقول:

«أما نحن فما إن نطالب بقانون أحوال شخصية عادل، ينطلق من كوننا شركاء في الأسرة كما كنا وما زلنا شركاء في النضال وفي البناء... قانون يحمينا من الطلاق التعسفي الذي يهين كرامتنا ويستبيح إذلالنا .. قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا فيمنحنا الثقة لكي نكون أولياء على أنفسنا كما كنا وما زلنا أولياء على أمور كثيرة في الوطن، قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا وهو مبدأ تعلمناه معاً ورفعنا شعاره معاً .. نتهم باننا نحن غربيات ... تقبلون بقانون تجاري مدني يحلل « الربا» في حين تكفروننا عندما نطالب بقانون يمنع تعدد الزوجات حماية لكرامتنا، لأطفالنا، لقيم دافعنا عنها، فتعلنون بأنكم أنتم من يتمسك بالأصالة أما نحن فغربيات... تشرِّعون حماية المغتصب وتقتلون الضحية لأنكم ممثلو الأصالة أما نحن الغربيات... وفي أفضل الأحوال تتركوننا في الساحة لندافع عن هويتنا .. لكي ندفع عن أنفسنا تهمة الاغتراب في وقت تعلنون فيه بان قضايانا لا تحتل اهمية في أجندتكم فلا تحاولوا حتى أن تردوا عنا .. عن شريكاتكم تهمة الاغتراب»[1].

إن كل ما سبق، يستدعي منا طرح السؤال الجوهري عن: دور ومكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية؟ لأن إمكانية إلتحاقها في هذه الأحزاب، وفق قناعاتها ومصالحها، تعزز قدرتها على أداء هذا الدور، الذي يرتبط بشكل وثيق بمكانتها ومستوى تأثيرها، وبالتالي في عملية صنع القرار واتخاذه داخل هذه الأحزاب، وهنا تتجلى مسئولية الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية خصوصاً في توفير السبل الكفيلة بتشجيع المرأة على الالتحاق في عملية النشاط

(١)ساما عويضة، «فلسطينيات نحن » ، الأيام، (رام الله) ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

السياسي والمجتمعي، حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث الجادة على قلة عدد النساء في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في رسم السياسات، واتخاذ القرار، بفعل هامشية حضورها في الهيئات العليا، والسبب في ذلك لا يعود إلى ضعف دور المرأة واستعدادها الذاتي فحسب، بل أيضاً –وبصورة رئيسية – على الأحزاب السياسية المشار إليها، والتي ركزت في مجمل نشاطها على العمل الوطني – السياسي، وتجاهلت موضوعات أخرى لها أهميتها الفائقة، في المقدمة منها توعية المرأة، وتعزيز دورها في العمل السياسي، ما أدى إلى استمرار تغييب دورها، واقتصاره ببعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الشكلي، دون أي منطلقات سياسية أو فكرية لتعزيز وإغناء نضالها الاجتماعي، وظلت هذه الأحزاب أسيرة –بهذه الدرجة أو تلك – للتقاليد والمواريث الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من القيود المفروضة عليها، بالإضافة إلى أن نظرة هذه الأحزاب بغالبيتها جاءت انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع ولطبيعة الأدوار الممنوحة لها.

في هذا الجانب، لا نجافي الحقيقة، عندما نؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، التي أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق، بالغت في مراعاة التقاليد، وصمتت عن سلوك عضواتها «الحريص» على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، وفي مثل هذه الأوضاع، لا غرابة في رؤية معظم النسوة، المشاركات في عضوية تلك الأحزاب اليسارية، يلبسن الحجاب، وبعضهن يلبس القناع، وهي ظاهرة نقيضه تماماً لكل طروحات ورؤى هذه الأحزاب.

أما بالنسبة للأطر النسائية اليسارية ضمن الجبهتين الشعبية والديمقراطية

وحزب الشعب، فعلى الرغم من حرص هذه الأطر على بلورة رؤية نسويه مشتركة، لتعميق الهوية الفكرية الاجتماعية للمرأة اليسارية، فإن ذلك الحرص، يصطدم بضعف تأثير القيادات النسوية في فصائل اليسار على الهيئات والمراتب الحزبية والنقابية النسوية، وضعف تأثيرها -بدرجات أكبر - على مستوى المرأة في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب ضحالة وعي كوادر وأعضاء هذه الأطر، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والمجتمعية، ناهيكم عن القضايا النظرية أو الفكرية اليسارية، بحيث يمكن القول أن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الأطر النسائية في فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تخلفه، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في هذه الأحزاب، حيث نلاحظ أن سلوكها في هيئات ومراتب ومؤتمرات لجان أو اتحادات المرأة في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، لا يختلف عن الذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك أن أكثر من ٩٥٪ من النسوة المشاركات في كافة الاتحادات النسوية اليسارية[١] يلبسن الحجاب، ونسبة لا تقل عن ٢٪ منقبات ! ما يعني - وهذه إشكالية - بأن القاعدة النسوية لقوى اليسار لا تختلف عن مثيلتها في حركتي «حماس» و«فتح»، بما يؤكد على ضعف أحزاب وفصائل اليسار في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المنتمية إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة - الثقافية والفكرية والسلوكية - بين القيادات النسائية وبين قواعدها.

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة، من وجهة نظر الأحزاب اليسارية الماركسية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، وأن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع

(١) ونقصد بذلك: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية - الجبهة الشعبية / اتحاد لجان العمل النسائي - الجبهة الديمقراطية / اتحاد لجان المرأة العاملة - حزب الشعب.

وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها – كما نصت عليه مواثيقها – ، بالنسبة للذكور على وجه الخصوص، ان يتخذ موقفاً علمياً تقدمياً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دورًا رئيسيًا لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحرياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود –ضمن أسباب متنوعة– إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل.

أما على مستوى الأوضاع والعلاقات الداخلية لهذه الاحزاب، فإن من واجبها، العمل وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة[1]، والتنوير، والمواطنة، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين.

(١) في هذا السياق أشير إلى ان كافة المظاهر الحديثة في المجتمعات العربية (انشاءات وأبنية وفنادق سياحية وسيارات فارهة وبضائع استهلاكية مستوردة وأزياء ومكاتب ... إلخ) لا تتعدى كونها مظاهر شكلية على سطح مجتمعاتنا التي لا تزال أسيرة للعديد من رواسب التخلف القديمة التي أعيد إنتاجها وتجددها في بلادنا باسم العودة إلى التراث أو بحكم مصالح الطبقات الحاكمة وتبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي وحليفه الإسرائيلي ، فالشرط الأول للحداثة هو سيادة وانتشار مفاهيم=

بالطبع، لا نعتقد أن الأحزاب اليسارية، في فلسطين وبلدان الوطن العربي، تشعر بحالة من الرضا، سواء على صعيد دور ومكانة المرأة داخلها وداخل هيئاتها ومستوى تاثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها ضمن النظام السياسي في هذا البلد او ذاك، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار الوطني، ما يعني أن ظاهرة تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، عكست اثرها سلباً على الأحزاب في فلسطين والوطن العربي، حيث نلمس أثر هذه الظاهرة، على دور المرأة تجاه الانقسام الداخلي وكافة القضايا المجتمعية والسياسية، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوَّه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل المجتمع برمته.

في ضوء ما تقدم، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف

=الديمقراطية والمواطنة والعقلانية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والصناعي تحديداً، فلا وجود لحداثة، نظرياً -كما يقول بحق فيصل دراج- «من دون وجود تحديث، هو شرط ومقدمة لها. وما التحديث إلا جملة التحولات الاجتماعية المتتابعة التي تربك الإجابات القديمة، وتفرض على الفكر أن يتمرد على منظومة فكره السابقة، ويستولد منها منظوراً جديداً صاغه التحديث ويعيد صياغة التحديث في آن. فالحداثة نمط من الوجود مسكون بما يتكون من دون أن يأخذ صيغة نهائية».

المصدر: النهج (نيقوسيا)- العدد ٢ - شتاء ١٩٩٥ - ص٢٠٣.

إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها ومطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة –رغم أهميتها– المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور والنهوض، لنصف المجتمع، وبالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل والمرأة معاً، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف والتبعية والفقر والقهر والاستبداد.

في ضوء ما سبق، تظل مهمة تحرر المرأة وانعتاقها، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية، كهدف رئيسي، يوفر الفرص والعوامل الموضوعية والذاتية للمرأة في بلادنا، لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً وما تزال تتعرض له، وهذا يعني ويتطلب في آن ، إعادة تجديد البنية التنظيمية والفكرية والأخلاقية للأحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا، بما يمكّنها من إلغاء كل أشكال تخلفها ومواقفها تجاه المرأة ودورها الموازي والمساوي تماماً لدور الرجل، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية إستراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما أيضًا للمرأة المقهورة ولكل المجتمع ككل، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة والفقيرة عموماً ومن العمال والفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، والمساواة الاجتماعية لها، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلى أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر

والتقدم والاشتراكية والوحدة.

معطيات وإحصاءات ومؤشرات

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف والعوامل الموضوعية والذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية، تاريخياً وراهناً، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي، إلا أن القوى الوطنية الديمقراطية والعلمانية، استطاعت تحقيق عدد من الإنجازات التي تعزز نسبياً دور المرأة الفلسطينية وتقدمها –بخطوات متدرجة- في مجالات العمل والأنشطة المرتبطة بها، بحيث يمكن أن توفر هذه الإنجازات، فرصة أو ظرف موضوعي، يمكن أن تتفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية، التاريخية والراهنة، المرتبطة بمواقف ورؤى حركة «حماس» ضد أية خطوات أو إجراءات قانونية أو سياسية، تستند إلى جوهر الحداثة والتنوير والعقلانية والديمقراطية التي من شانها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة.

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً ايجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في: الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي، الواقع التعليمي، الواقع الصحي، الواقع الإعلامي.

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقي

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٣٩٩١٨٢٦ نسمة، تتوزع بنسبة ١٥ , ٦٢٪ في الضفة (٢٤٨٠٨٥٨ نسمة) ونسبة ٨٥ , ٣٧٪ في قطاع غزة(١٥١٠٩٦٨ نسمة). وتبلغ نسبة الإناث ٢ , ٤٩٪ من إجمالي عدد السكان أي حوالي ٩٦٥ , ١ مليون أنثى، أي بمعدل ١٠٣ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (١٥سنة فما فوق) حوالي ٢٢١٥٤٦٥

نسمة، ويتوزعون بنسبة ٤ , ٥٠٪ للذكور أو ما يعادل (١١١٦٥٩٤ ذكراً) والإناث بنسبة ٦ , ٤٩٪ أو ما يعادل (١٠٩٨٨٧١ أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ ٥ , ٨٤٪ (٩٢٨٥٤٦ أنثى غير نشيطة اقتصادياً)، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة ٥ , ١٥٪ ما يعادل (١٧٠٣٢٥ أنثى) ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل.

أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين منهم اقتصادياً ٦٧٪ من إجمالي الذكور في القوة البشرية، بما يعادل (٧٤٨١١٨ ذكر ضمن القوى العاملة).

تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) حوالي ٨ , ٧٪ من مجموع الأسر عام ٢٠٠٦، إلا أنها تشكل نسبة ٩٪ من الفقراء، وتؤكد مؤشرات الفقر أن الأُسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور[١].

بلغت نسبة الإناث من «مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام ١٩٩٧ ، هي فقط ٢ , ٧٪ من المجموع الكلي الذي يزيد عن ٦٣٠٥٤ »[٢] مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية.

شهد العام ٢٠٠٩ تطورًا في مجال مشاركة المراة في الحياة السياسية، حيث اخذت تنافس الرجال وتحتل مناصب عليا في مؤسسات السلطة ، حيث يوجد ٥ وزراء إناث من اصل ٢٢ وزيرًا في «حكومة رام الله». كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ٢٠٠٩ ، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٩ ، ومع بداية عام ٢٠١٠ تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظًا لمحافظة رام الله والبيره مما يعكس نجاح وقدرة

(١)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦ .رام الله ٢٠٠٧.

(٢)السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢ .

المرأة الفلسطينية في إدارة المؤسسات بفعالية ومهنية عالية.

كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب، بالرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في الترشيح والانتخاب، فقد زادت مشاركة المراة في المجلس التشريعي من ٥ نساء من أصل ٨٨ نائبا عام ١٩٩٦ الى ١٧ نائبة من اصل ١٣٢ نائبا عام ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية ٨ , ١٥٪ من إجمالي عدد الصحفيين أي ١٦ صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام ٢٠٠٩. في حين نجد أن هناك ١٢ قاضية من بين كل ١٠٠ قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨، وخمس سفيرات حتى آذار/ مارس ٢٠٠٨ . وحسب بيانات العام ٢٠٠٨ في القطاع الصحي أن مهنة التمريض تجتذب الإناث بشكل أكبر من غيرها من المهن الطبية، إذ أن هناك ٥٦ ممرضة من بين كل ١٠٠ ممرض وممرضة، بالمقابل فإن خمسة أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريبًا هن إناث أيضًا.

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٧٣٠٠ أسير وأسيرة عربيًا فلسطيني وغير فلسطيني، من بينهم ٣٤ أسيرة يتوزعن كالتالي: ٢٠ أسيرة محكومة منهن ٥ أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و١٢ موقوفات، واثنتان معتقلات إداريًا[1].

تبلغ نسبة مشاركة الإناث في القطاع الحكومي ٣ , ٢٩٪ عام ٢٠٠٨، وهي أعلى من نسبة المشاركة في القوى العاملة، ومن حيث طبيعة الوظائف الحكومية فيوجد ٢ إناث من ٣٠ وكيل وزير، و٤ إناث من ٩٢ وكيل مساعد، و١٣ أنثى من ١٠١

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي، ٨/ ٣/ ٢٠١٠، رام الله، ص٣.

مدير عام «A3»، و٦٢ أنثى من أصل ٥٩٨ مدير عام «A4»، و٩٧١ أنثى من أصل ٥٢٥١ مدير ضمن الفئات (A,B,C) .

بشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميَّز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه ٤٠٪ من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى ٩ , ٩٩٪.

وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، فإن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع «أهل الثقة» بعيدًا عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن ٥٠٪ تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسئولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات –في الأزهر خصوصا– بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

يستحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة ٦ , ٦٠٪ من المرأة العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩ (بواقع ٥ , ٥٣٪ في الضفة الغربية، ٧ , ٨٩٪ في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة ٦ , ٢٢٪ (بواقع ٣ , ٢٧٪ في الضفة الغربية و٣٪ في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة ٦ , ٨٪ وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ (بواقع ٢ , ١٠٪ في الضفة الغربية، ٩ , ١٪ في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة[1].

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص٢٣.

بالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من ٢٥٪ من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقرًا، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة.

٩- وبالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزواجية والعمر يتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث أن نسبة ٨,٩ من النساء في الفئة العمرية (١٩-١٥) وهي سن المراهقة متزوجات، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء ١٩,٤ سنة في الأراضي الفلسطينية، ويتساوى في كل من الضفة وقطاع غزة، علما بان العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور ٢٤ عام.

هذا مؤشر على انعكاسات الزواج المبكر على هذه النسبة من النساء حيث تؤدي عادة الزواج المبكّر إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلي احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة ولهذا أيضاً انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل كما يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

جدول (٧-١)

التوزيع النسبي للإناث ١٥ سنة فأكثر

حسب فئات العمر والحالة الزواجية لعام ٢٠٠٦(*)

فئات العمر	الحالة الزواجية للإناث				
	لم تتزوج أبداً	متزوجة	مطلقة	أرملة	منفصلة
١٥-١٩	٩٠,٩	٨,٩	٠,١	٠,١	٠,٤
٢٠-٢٤	٥١,٨	٤٧	٠,٩	٠,٢	٠

(*) المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (١٠)، ٢٠٠٩، ص٣٠٠.

فئات العمر	الحالة الزواجية للإناث				
	لم تتزوج أبداً	متزوجة	مطلقة	أرملة	منفصلة
٢٥-٢٩	٢١,٥	٧٦,٣	١,٤	٠,٥	٠,١
٣٠-٣٤	١٣	٨٤,١	١,٦	١,١	٠,٣
٣٥-٣٩	١٠,٦	٨٥,٤	٢	١,٨	٠,٢
٤٠-٤٤	٨,٨	٨٦,١	١,٢	٣,٦	٠,٢
٤٥-٤٩	٨,٩	٨١,٤	١,٨	٦,٨	٠,٣
٥٠-٥٤	٨,١	٧٨,٢	١,٧	١٠,٥	١,١
٥٥-٥٩	٥,٧	٦٩	١,٨	٢٢,٧	١,٥
٦٠-٦٤	٥,٧	٥٥,٤	١,٧	٣٥,٩	٠,٨
٦٥-٦٩	٢,٩	٥٠,٢	٢	٤٣,٩	١,٣
٧٠-٧٤	٣	٣٨,٨	١,٢	٥٥,٧	١
٧٥-٧٩	٣,٦	٢٥,٦	٠,٢	٦٩,٦	١,٣
٨٠+	١,٧	١١,١	٠,٤	٨٦,٥	١
المجموع	٣٣,٦	٥٧,٨	١,٢	٧	٠,٣

١٠- المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم «٧» لسنة ٢٠٠٠:

قانون العمل رقم(٧) تضمن العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- المادة«٢» وتنص علي العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره علي أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز.

- المادة «١٦» ونصت علي:«يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين.

- المادة «١٠٠» وتنص «وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة».

- المادة «١٠١» ونصت على «يحظر تشغيل النساء في:

١. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير.

٢. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.

٣. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.

٤. المادة «١٠٢» :« علي المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات».

٥. المادة «١٠٣» بند «١» :«للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة ». وفي بند «٢» لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة «١» أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها».

- المادة «١٠٥» ونصت علي :«وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول علي إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها».

-المادة «١٠٦»: «علي المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء».

١١- المشاركة السياسية للمرأة:

في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، حصلت النساء ككل على سبع عشرة مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، واقع ستة مقاعد لحركة «حماس»، وثمانية لحركة «فتح»، وواحد عن كل من «قائمة الشهيد أبو علي مصطفى»، و«قائمة فلسطين المستقلة»، و«قائمة الطريق الثالث». وإذا تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من ١٣٪ من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق

(انتخابات التشريعي في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع ٨٨ عضواً في المجلس أي بنسبة ٦ , ٥٪. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة ٢٠٪ التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بكوتا نسوية في المجلس الوطني تراوحت بين ٢٪ في سنة ١٩٦٤م إلى ٥ , ٧٪ في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة ١٩٩٦م.

١٢- المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي[١]:

أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (٧/ ٧/ ٢٠٠٢) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة ، أتى على ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة «١٠» في القانون والتي تنص علي :

١. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

٢. تعمل السلطة الفلسطينية دون إبطاء علي الانضمام إلي الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان ، وكاستنتاج فالقانون ضمن عدم التمييز على قاعدة أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصِّلة.

أما المادة (٦) فقد نصت على :« مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص».

فيما المادة (٢٦) أكدت أن « للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

١- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

---

(١)الإنترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، **دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية**، www.pnic.gov.ps

٢- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:

٣- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

٤- تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزا واضحا ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، «فما زال نظام (الملة) العثماني مطبقا، حيث تدير كل مجموعة دينية شئونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالبًا ما يعطِّل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن»[١].

عند النظر في القوانين الجنائية ،«المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن ان يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها»[٢].

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في

(١)مها أبو دية ، المحامي رجا شحادة-نحو المساواة والمرأة الفلسطينية-مصدر سبق ذكره-ص١٧.

(٢)المصدر السابق، ص١٦.

القوانين مثل «بيت الطاعة»، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة، كما «لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور»[1]، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات. والمشكلة أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملاً لها –في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا- فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا الى القرن الحادي والعشرين، فلا تزال قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولا، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح العصر وثقافته، فهي قضية مرتبطة عميقًا بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانا للمرأة سوى البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الاكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

١٣- أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، نلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة ٩٢٪ من مجموع الذكور والإناث البالغ ٣٢٠ طالبا وطالبة، وبنسبة ٩٠٪ في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ ٢٥٣ طالبا وطالبة، وحوالي ٩٠٪ لمهنة تصفيف

(١)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الشعر من أصل ١٠٣ طالبا وطالبة، تهبط هذه المشاركة الى ٣٠٪، في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتمديدات الكهربية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ ٣,٤٧٪، والعاملات في الجامعات ٢,٢٣٪، وفي كليات المجتمع ٣,٢٢٪ وفي رياض الأطفال ٩,٩٩٪[١].

ثانيا: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية

مؤشرات حول عمالة المرأة: تشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من ٧,١٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢,١٥٪ عام ٢٠٠٨، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية ٩٦٣٥٠٠ عامل خلال الربع الرابع من سنة ٢٠٠٩ [٢].

***

(١) المرأة والعمل والتعليم في فلسطين، وزارة العمل- الإدارة العامة للتخطيط، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٧.

(٢) مسح القوى العاملة، الربع الرابع لعام ٢٠٠٩، ص١٢.

توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي

جدول (٧-٢)

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية
حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، ٢٠٠٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية
الزراعة والصيد	٢٨,٤	٢٤	٢٥,٣	٢٧,٥
الصناعة	١٠,٢	٣,٢	١٤,٢	٨,٨
الإنشاءات	٠,٦	-	٠,٨	٠,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٧,٩	٥,٢	١١,٢	٧,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٠,٧	٠,٣	-	٠,٦
الخدمات والفروع الأخرى	٥٢,٢	٦٧,٣	٤٨,٥	٥٥,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٨١.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ ٥٥,٢٪ في العام ٢٠٠٨ مقابل ٥٤,٣٪ في العام ٢٠٠٢ أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات (مثل: معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، آذنة، كوافيرة...) الخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات ٢٧,٢٪، يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة ٨,٨٪، ثم التجارة والمطاعم بنسبة ٧,٤٪، وأخيراً قطاع البناء والتشييد، والنقل والتخزين بنسبة ٠,٥٪ ، ٠,٦ من إجمالي النشاط الاقتصادي على التوالي.

في إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه،

يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يرتكز منه على عمل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

جدول (٧-٣)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب فئات العمر

العمر	النسبة في صفوف النساء
١٥-١٩	٣,١٪
٢٠-٢٤	٤٩,١٪
٢٥-٢٩	٤١,٧٪
٣٠-٣٤	٢٤,١٪
٣٥-٣٩	١٥,٤٪
٤٠-٤٤	٩,٢٪
٤٥-٤٩	٩,٩٪
٥٠+	٦,٩٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

جدول (٧-٤)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة

سنوات الدراسة	النساء
٠	٢,٧٪
١-٦	٦,٤٪

سنوات الدراسة	النساء
٧-٩	٪١٠
١٠-١٢	٪١٢,٨
+١٣	٪٣٧,٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

من الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول (٧-٥)

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية

حسب سنوات العمل ومكان العمل، ٢٠٠٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية
٠	٦,٦	٧,٢	٢,٦	٦,٧
١-٦	١٤,٥	٥,٧	١٢,٦	١٢,٧
٧-٩	١٣,٦	٩,٤	٩,٨	١٢,٧
١٠-١٢	١٩,٧	١٦	٣٣,١	١٩,١
+١٣	٤٥,٦	٦١,٧	٤١,٩	٤٨,٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٨٤.

جدول (٧-٦)

توزيع المشتغلات (١٥ سنة فأكثر)

حسب المهنة الرئيسية للإناث في الأراضي الفلسطينية

الرقم	المهنة الرئيسية	النسبة (٪)
١.	المشرعات وموظفات الإدارة العليا والمديرات	٢,٢
٢.	الفنيات والمتخصصات والكاتبات	٤٨
٣.	العاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	١٠,١
٤.	العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٢٦,٧
٥.	العاملات في الحرف وما إليها من المهن	٥,٨
٨.	مشغلات الآلات وجموعها	٢,٧
٩.	المهن الأولية	٤,٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٩٦.

ويتضح مما سبق أن الفنيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشتغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني ٢ , ٢٪، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات.

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة

التعليم الأساسي والثانوي : بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٠٩٧٠٩٥ طالباً وطالبة،

يتوزعون بنسبة ٥٥ , ٥٩٪ في الضفة الغربية و٤٥ , ٤٠٪ في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة ٥٠٪ من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال ٨٤٢٨٩ طفل، تشكل الإناث نسبة ٢ , ٤٨٪ منهم، ويتوزعوا بنسبة ٥ , ٦٦٪ من الضفة الغربية ونسبة ٥ , ٣٣٪ من قطاع غزة.

أما بالنسبة للتسرب فانه يلاحظ أن النسبة تزيد باطراد مع ارتفاع مستوى الصف، فبلغت نسبة التسرب في الصف الأول الأساسي حوالي ١ , ٠٪ وارتفعت إلى حوالي ٤ , ٢٪ في الصف العاشر الأساسي وارتفعت إلى حوالي ٧ , ٢٪ في الصف الأول الثانوي، ويلاحظ كذلك أن نسب التسرُّب تكون مرتفعة بين الذكور في الصفوف الدنيا مقارنه مع الإناث ولكن الصورة تبدأ في الانعكاس بعد الصف العاشر الأساسي، حيث تبدأ نسبة التسرُّب بين الإناث تزيد عن مثيلتها بين الذكور.

وبالنسبة للتسرب من المدارس في المرحلة الثانوية انخفضت النسبة للطلاب الذكور من ٣٩ , ٥٪ في العام الدراسي١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، في حين انخفضت نسبة التسرُّب من المدارس في المرحلة الثانوية للطالبات الإناث، من ٧ , ٩٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٨ , ٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ [١].

تُظهر هذه النتائج مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على نسبة الملتحقين بالتعليم وخاصة بين الإناث .

٢. **التعليم الجامعي**: بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ١٨٠٩٧٥ طالبًا للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ، تشكل الطالبات نسبة ٩٤ , ٥٢٪ منهم بمقدار ٩٥٨١٣ طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة ٠٦ , ٤٧٪ منهم بمقدار ٨٥١٦٢ . ويتوزع الطلبة بنسبة ٩٠٪ في الجامعات، ونسبة ٩ , ٢٪ في

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات ٢٠٠٩، ص٥٤.

الكليات الجامعية، ونسبة ١,٧٪ في الكليات المتوسطة .

بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية التقليدية ١٠٢١٢٥ طالبًا منهم ٥٥٠٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٥٣,٩٪، موزعين على البرامج التعليمية المختلفة على النحو التالي:

جدول (٧-٧)

عدد الطلبة المسجلين في البرامج التعليمية المختلفة
في الجامعات التقليدية(•) للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			
	الإجمالي	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (٪)
دكتوراة	٣	-	٣	-
ماجستير	٤٩٦٢	٢٠٩٥	٢٨٦٧	٤٢,٢٪
دبلوم عالي	٢٠٣	٧٥	١٢٨	٣٦,٩٪
بكالوريس	٩٤٥٨٣	٥١٧١٦	٤٢٨٦٧	٥٤,٧٪
دبلوم متوسط	١٣١٨	٤٩٥	٨٢٣	٣٧,٦
دبلوم مهني	٢٤٤	٩٣	١٥١	٣٨,١
تأهيل تربوي	٦٤٤	٤٩٨	١٤٦	٧٧,٣٪
بلا شهادة (تحضيرية)	١٦٨	٩٨	٧٠	٥٨,٣٪
الإجمالي	١٠٢١٢٥	٥٥٠٧٠	٤٧٠٥٥	٥٣,٩٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم**

(•) الجامعات التقليدية هي ١١ جامعة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وتشمل : جامعة النجاح الوطنية، الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة الخليل، جامعة بوليتكنيك فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة فلسطين- خضوري، وجامعة بيت لحم.

العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، رام الله، ٢٠٠٩.

جدول (٧-٨)

عدد الطلبة المسجلين في برامج التعليم المفتوح

جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			
	الإجمالي	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (٪)
بكالوريس	٥٦٥٣٠	٣٢٩٩٣	٢٣٥٣٧	٥٨,٤٪
تأهيل تربوي	٢٢٩	١٣٤	٩٥	٥٨,٥٪
سنة تحضيرية	٣٨٧٢	١٥٩٢	٢٢٨٠	٤١,١٪
الإجمالي	٦٠٦٣١	٣٤٧١٩	٢٥٩٢٢	٥٦,٣٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ص٨٥.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا ٥١٦٨ طالبًا منهم ٢١٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٤٢٪، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادات أخرى ٢٣٧٤ طالبًا منهم ١١٨٤ من الإناث وذلك بنسبة ٥٠٪. وأخيرًا بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريس في «جامعة القدس المفتوحة» ٦٠٤٠٢ طالبًا منهم ٣٤٥٨٥ من الإناث، وكذلك ٢٢٩ طالبًا مسجلين لنيل شهادة التأهيل التربوي منهم ١٣٤ من الإناث وذلك بنسبة ٥٨,٥٪.

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية ٩,٥٪ عام ٢٠٠٨ تتوزع بنسبة ٩,٢٪ للذكور و١,٩٪ للإناث. ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى ٨,٨٪ تتوزع بنسبة ٩,٩٪ للذكور ونسبة ٦,٧٪ للإناث.

من ناحية أخرى انخفضت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية من ٩ , ١٣٪ عام ١٩٩٧ إلى ٦ , ٥٪ عام ٢٠٠٨، وبالرغم من انخفاض معدل الأمية بنسبة ٦ , ٥٧٪ منذ العام ١٩٩٧، فإنه لا يزال هناك ١٢٦ ألف أمي في الأراضي الفلسطينية، وتشكل نسبة الأمية ضمن الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر ٢ , ٥٩٪ منهم، وتشكل النساء نسبة ٧ , ٧٥٪ منهم[١].

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر ٩ , ٥٪ عام ٢٠٠٨، بواقع ٩ , ٢٪ للذكور و١ , ٩٪ للإناث، وتتوزع نسبة الأمية حسب التجمع السكاني بواقع ٥ , ٧٪ في الريف ونسبة في ٢ , ٥٪ المدينة ونسبة ٩ , ٥٪ في المخيم.

وتعتبر هذه المعدلات الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي ٩ , ٢٨٪، بواقع ٧ , ١٩٪، للذكور و٥ , ٣٨٪، للإناث خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وبمقدر (٦١ مليون أمي عربي منهم ٣٦ مليون إناث و ٢٥ مليون أمي ذكور)، بينما بلغت نسبة الأمية في العالم ١ , ١٦٪ بواقع ٦ , ١١٪، للذكور و٦ , ٢٠٪، للإناث خلال نفس الفترة نفسها، وبمقدر (٧٧٤ مليون أمي في العالم منهم ٤٩٦ مليون إناث و٢٧٨ مليون أمي ذكور)، وذلك حسب بيانات معهد إحصاء «اليونسكو»[٢].

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية هو أعلى بكثير من

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي للقائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية ٨/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٢) المصدر نفسه.

المعلمات، وتتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من٧٪)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها -في حدود واقعها الراهن حتى الآن- في مجتمعنا، إلا أن هناك أسبابًا ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملي في آن.

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز علي الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

١. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة علي أعلي مستوي ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر علي وضعها الطبقي أو العائلي أو العمري أو التعليمي أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.

٢. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسماني والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة).

٣. الحق في أن تكون العناية مؤمَّنة ومتوفرة لجميع النساء.

٤. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعدها على اتخاذ القرار.

٥. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.

٦. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال، برز دور المرأة الفلسطينية، كوجه إعلامي متميِّز، ارتبط بتطور الأحداث السياسية والمجتمعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة، وفي هذا السياق، نشير إلى بروز العديد من الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة، بالإضافة إلى ظهور عدد الصحف والمجلات نسائية منها «صوت النساء» ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية، علاوة على التقارير الصحفية.

- وبصدور صحيفتي «الأيام» و«الحياة» و«القدس» ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً.

- كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار..

- ومع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين، برزن بشكل جليّ خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال، والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

الفهرس

الموضوع	الباحث	الصفحة
تصدير		٣
الباب الأول : المقارنة		
الفصل الأول : المسيرة التاريخية للمرأة الفلسطينية	عبد القادر ياسين	٩
الفصل الثاني :المرأة العربية في فلسطين المحتلة	ناديا البدوي	٢٧
الفصل الثالث : المرأة والحركة الفلسطينية في الأردن	صالح حمدوني	٥١
الفصل الرابع : المرأة في المشروع الصهيوني	محمد حسني	٧٢
الفصل الخامس : المرأة اليهودية في الكيان الصهيوني	فيروز الناجي	٩٢
الباب الثاني : الإبداع والتراث		
الفصل الأول : المرأة في المثل الشعبي	منى أسعد	١٢٧
الفصل الثاني : المرأة في الحكاية الشعبية الفلسطينية	رشا حسني	١٥٠
الفصل الثالث : حين تصون المرأة الفلسطينية التراث	منال فاروق	١٦٦
الفصل الرابع : المرأة عند الروائية الفلسطينية	فاديا كمون	١٩٢
الفصل الخامس : جسد المرأة الفلسطينية – ما بين البطريكية والكولونيالية	شهد وادي	٢١٥
الباب الثالث : المشاركة		
الفصل الأول : معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية .	أسمهان شريح	٢٤٥
الفصل الثاني : إضاءات على التجربة العسكرية للمرأة الفلسطينية	هنادي السعيد	٢٦٧

الموضوع	الباحث	الصفحة
الفصل الثالث : الإعلامية الفلسطينية.....	د.دولت عريقات	٣٠٠
الفصل الرابع : الروائيات الفلسطينيات - سيرة الوطن وحكايات النساء.....	ياسمين مجدي	٣٢١
الفصل الخامس : المراة الفلسطينية قاصة / قراءة تاريخية وفنية .	د. حفيظة أحمد	٣٥٩
الفصل السادس : ملامح عامة في شعر المرأة الفلسطينية (١٩٦٧م - ٢٠٠٠).....	د. مي نايف	٣٧٤
الباب الرابع : الرموز		
الفصل الأول : زليخة الشهابي رائده الحركه النسائية الفلسطينية	دلال مقاري	٣٩٧
الفصل الثاني : كلثوم نصرعودة فاسيليفا.....	أسمهان شريح	٤٠٩
الفصل الثالث: وديعة قدورة خرطبيل	رضوى عبد القادر	٤٢٥
الفصل الرابع : عنبرة سلام الخالدي	سوزان عاطف	٤٥٣
الفصل الخامس : هند الحسيني - رائدة في العمل النسوي الفلسطيني	مها التميمي	٤٦٥
الفصل السادس : فدوى طوقان سيرة شعرية إنسانية شاخة....	شعبان يوسف	٤٧٨
الفصل السابع : بدرية أبو ربيع	سلوى بكر	٤٩٠
الفصل الثامن : سميحة خليل - من رائدات النضال الوطني والإجتماعي	ساجي سلامة	٤٩٤
خاتمة : المحصلة الفكرية والسياسية - المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني والديمقراطي.....	غازي الصوراني	٥٢٢